اى بالبناء المذكور بتتميم ما ذكره في البناء المذكور وان لم يكن
محتاجا اليه بالنسبة الى تتميم اصل المراد لكنه محتاج اليه بالنسبة
اليه على وجه الشمول فتفطن قوله وانما احال عليه لانه غير
مرضي عنده كما ذكره آنفا ولان الكلام فيما هو المعتبر عنده
لا عند غيره على ما لا يخفى قوله فلان لام الملك كاف آه فيه
ان اراد الاختصاص المستفاد من لام الملك كاف في حصول
المقصود فلا حاجة في حصوله الى ان يضم اليه الاختصاص المستفاد
من لام الجنس مع مقارنته لام الملك كما هو الظاهر المتبادر فقد
عرفت في الحاشية السابقة ما يدفعه فتذكر وان اراد ان لام الملك
كاف في افادة الاختصاص من غير انضمام لام الجنس اليه مع
انه كلام يشعر بان كلا منهما يحتاج الى الآخر في افادته فممنوع
انه ليس كلامه بل منقول عن الشيخ لانه الاشعار المذكور
اذ لا يلزم من ذكرهما معا عدم افادة منهما اياه بدون الآخر بل
يجوز افادة كل منهما بدون الآخر وافادة احدهما بدون الآخر
من غير عكس كما هو كذلك ههنا نعم ظاهر العبارة المنقولة
بالاستقلال كل منهما على عكس الاشعار الموهوم قوله على
قولها السيد السند آه واحال عليه لانه غير مرضي عنده كما ذكره
آنفا ولان الكلام فيما هو المعتبر عنده لا عند غيره على ما لا يخفى
قوله او الجنس والعهد او لا يكون هنا لام التعريف اصلا
قوله واما التعرض آه جواب عما يمكن ان يقال لا نعم ان لام الملك
عند السيد السند في الدلالة على الاختصاص كيف لا وقد
صرح في الحاشية اكتفى بان لامي الملك والجنس تدلان على
الاختصاص المقصود فلو كانت كافية في الدلالة عنده فلم لم يذكر
اللام في ذلك المقام قوله وهذا المعنى غير آه ولما كان ههنا
مظنة ان يقال ذكر لام الجنس ايضا يجوز ان يكون لهذه الفائدة

فلذ

آه في الحاشية المتعلقة بقوله
البناء المذكور آه من قوله
فيمكن الجواب منه

كاف

ايضا

ايضا وفيه بانها غير متصورة ههنا حتى يكون ذكرها ايضا لها
قوله اللهم الا ان يقال اى في جواب الوجه الثاني من نظر المذكور قوله
الاختصاص مطلقا اى اعم من ان يكون ذلك الاختصاص بعض
الاختصاص المستفاد من اللام او قبله او معه او مع الاختصاص
المستفاد من لام الملك ولا يخفى انه اذا اورد الاعتراض على
تقدير ارادة لام الملك من كلمة اللام فوارد على تقدير ان يراد
منها لام التعريف اجلى واظهر ولعله لذلك اقتصر على لام لك
فلا وجه لما قيل من انه لا وجه لتخصيص لام لك بالذكر وسيجيء
في مباحث الصلوة ما يؤيد هذا فانظر قوله وكون افادته له
بعد آه فيه ان هذا انما هو شرط في التأكيد على مصطلح النحاة دون
اهل المعاني اذ الظاهر ان التأكيد عندهم عبارة عن تكرير الشيء
فيجوز ان يكون الكلام مبنيا على الثاني دون الاول بل الظاهر انه
يجب ان يحمل عليه اذ لا يصدق عليه شيء من قسمي تأكيد اللفظ
لا اللفظي ولا المعنوي على ما لا يخفى على من تتبع كتب النحو قوله
الا ان يقال اللام آه حاصله ان الاختصاص المستفاد من اللام
انما يتوقف على مجرد اللام ومدخوله والمستفاد من التقديم يتوقف
عليهما وعلى المسند اليه وعلى تقدمهما عليه ايضا فموقوف عليه
الاول جزء من موقوف عليه الثاني والجزء مقدم على الكل فضلا
عن التقديم الذاتي عن الكل المعتبر هو ايضا في موقوف عليه الثاني
والموقوف على المقدم مقدم على الموقوف على المؤخر وفيه نظر
لان ان اراد ان اللام بمجرد انضمام متعلقه يدل على الاختصاص
الخاص اى اختصاص المختص الخاص المعين المراد بالمختص به
والتقديم لا يدل عليه الا بعد ذكر المسند والمسند اليه فلا نم
ان اللام بمجرد ذلك الانضمام ايضا يدل عليه كيف لا والمختص
الخاص لا يفهم الا من ذكر المسند والمسند اليه وان اراد بمجرده يدل

قوله للاختصاص المستفاد من لام لك ولا يخفى ان الاعتراض المذكور كما يرد على لام لك يرد على لام التعريف ايضا لكن ما اجاب به انما يتم
في الاول دون الثاني فان الاختصاص المستفاد من لام التعريف كالاختصاص المستفاد من التقديم لا يحصل الا بعد ذكر المسند
والمسند اليه ايضا فلا يتحقق ما هو شرط في التأكيد من تأخير المؤكد بالكسر على المؤكد بالفتح فتدبر وسيجيء في مباحث الصلوة
ما يؤيده بل يعينه ولعله لهذا اخص لام لك بالذكر فلا وجه لما قيل من انه لا وجه لتخصيص لام لك بالذكر فتأمل قوله
او المؤكد لا بد ان يكون متأخرا فيه ان هذا انما يشترط
نسخه

الظاهر انه لا دخل لذلك في الحصر بل انما وقع
استطرادا لا الانحصار جميعا بان الجواب
في لام التعريف ايضا وليس كذلك
على ما سيتضح به في مباحث
الصلوة

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)